

إِسْهَامُ السِّيُوطِيِّ بِالْإِفْتَاءِ

د. محمد الزحيلي

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله ، المبعوث رحمة
للعالمين ، ورضي الله عن الصحابة والتابعين ، وعن العلماء العاملين ، والدعاة
المخلصين ، وعنا معهم ، الى يوم الدين .

□ مقدمة :

يعتبر السيوطي رحمه الله تعالى من العلماء الأعلام الذين انتشر ذكرهم في الآفاق ،
وتعطر أسماؤهم المجالس ، وخلف جلال الدين السيوطي ثروة علمية كبيرة ، وذكرى خالدة
على مر الأجيال .

وهو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، الأسويطي ، الخُصَيْرِي ، الملقب جلال الدين،
الشهير بالسيوطي العلامة ، الفقيه الشافعي ، الحافظ ، المؤرخ ، الأصولي ، الأديب ،
النحوي ، المفسر ، المفتي ، صاحب المؤلفات النافعة .

ولد بالقاهرة سنة ٨٤٩ هـ / ١٤٤٥ م ، ومات بها سنة ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م .

وكان السيوطي موسوعة في ثقافته وعلمه، وناطقة في تصانيفه ومؤلفاته ، ولامعا في
حياته وشهرته ، فكان مالىء الدنيا وشاغل الناس في عصره ، وانتشرت كتبه ومصنفاته
في جميع مناهل العلم ، وفي مختلف العلوم العربية والاسلامية والتاريخ والتراجم ،
ولا يزال اسمه يتردد في درهات العلم والعلماء ، وفي جميع البلاد ، وله شخصيته الفذة في
مختلف المجالات .

★ استاذ في كلية الشريعة والحقوق بجامعة دمشق .. له مؤلفات في الفقه والاصول وتراجم الرجال . قام بتحقيق
مؤلفات تراثية منها : [اخبار القضاة لابن ابي الدم - شرح الكوكب المنير لمحمد الفتوحى] .

ونحصر حديثنا عنه في أحد جوانب حياته ، مما لم يلق الاهتمام الكثير في الدراسة عنه ، وكان أقل شأنًا من غيره في حياته ، ولكنه ذو أثر باهر ، ومكانة رفيعة ، ومجال رحب في عصرنا الحاضر ، وهو اشتغال السيوطي بالافتاء ، وممارسته للفتوى ، ومساهمته في تصنيف الفتاوى التي صدرت عنه .

□ خطة البحث :

وقسمت الدراسة في هذا الخصوص الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : لمحة موجزة عن الفتوى والافتاء .

المبحث الثاني : أهلية السيوطي للفتوى .

المبحث الثالث : فتاوى السيوطي الفقهية .

خاتمة عن النتائج وخلاصة البحث ، وأهم مصادره .

ونسأل الله تعالى التوفيق والسداد ، وعليه الاعتماد والتكلان .

المبحث الأول : لمحة موجزة عن الفتوى والافتاء

□ تعريف الفتوى والافتاء والمفتي :

الفتوى لغة من أفتى إفتاءً في المسألة ، أي أبان الحكم فيها ، والاسم الفتيا بالياء وضم الفاء ، والفتوى بالواو وفتح الفاء وضمها ، من أفتى العالم أي بيّن الحكم ، والجمع الفتاوى والفتاوي ، واستفتاه : سأله أن يُفتي ، وفي الحديث الشريف : « الاثم ما حاك في صدرك ، وان أفتاك الناس وأفتوك » (١) ، أي وان جعلوا لك فيه رخصة ، وجوازاً .

والافتاء مصدر ، وهو بيان حكم المسألة ، **والمفتي** : من يتصدى للفتوى بين الناس ، وهو الفقيه الذي يعطي الفتوى ، ويجيب عما ألقى عليه من المسائل المتعلقة بالشرعية ، والمفتي عند علماء الأصول هو المجتهد ، والمفتي في الشرع : هو المجيب في الأمور الشرعية والنوازل الفرعية .

والفتوى عند الحنفية بيان حكم المسألة ، وعند المالكية : الاخبار بالحكم الشرعي على غير وجه الالتزام ، والقاضي يخبر بالحكم الشرعي على وجه الالتزام (٢) .

وعلم الفتوى أحد فروع علم الفقه الذي يعرفه العلماء بأنه : « العلم بالأحكام الشرعية العملية ، المكتسب من أدلتها التفصيلية » ، وجمع العلماء الفتاوى التي أصدروها في كتب

خاصة ، تسمى كتب الفتاوى ، وصار لهذه الكتب مرتبة عند الحنفية باسم الفتاوى والواقعات ، وهي مسائل استنبطها المجتهدون وأتباعهم مما سئلوا عنها ، ولم يجدوا رواية عند أهل المذهب المتقدمين ، وهم أصحاب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، وأصحاب أصحابهما (٣) .

وعرف طاش كبرى زاده علم الفتاوى فقال : « وهو علم تروى فيه الأحكام الصادرة عن الفقهاء في الوقائع الجزئية ، ليسهل الأمر على القاصرين من بعدهم ، والكتب المؤلفة في هذا العلم أكثر من أن تحصى » (٤) .

□ أهمية الفتوى :

وتظهر أهمية الفتوى من وظيفة المفتي ، بأنه المخبر عن حكم الله تعالى لمعرفته بدليله ، وقيل : هو المخبر عن الله بحكمه ، وقيل : هو المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعاً بالدليل مع حفظه لأكثر الفقه ، لذلك كان أمر الفتوى عظيماً ، وخطرها جسيماً ، ويتوقف عندها العلماء والأتقياء والورعون خوفاً من اثمها وخطرها (٥) .

قال النووي رحمه الله : « اعلم أن الافتاء عظيم الخطر ، كبير الموقف ، كثير الفضل ؛ لأن المفتي وارث الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، وقائم بفرض الكفاية ، لكنه معرض للخطأ ، ولهذا قالوا : « المفتي موقع عن الله تعالى » (٦) .

وأكد ابن قيم الجوزية هذا المعنى عند النووي ، مبيناً صفات المبلغين عن الله ، وعن رسول الله ، فقال : « ولما كان التبليغ عن الله سبحانه يعتمد العلم بما يبلغ ، والصدق فيه ، لم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا إلا لمن اتصف بالعلم والصدق ، فيكون عالماً بما يبلغ ، صادقاً فيه ، ويكون مع ذلك حسن الطريقة ، مرضي السيرة ، عدلاً في أقواله وأفعاله وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله ، ولا يجهل قدره ، وهو من أعلى المراتب السنيّات ، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات ، فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يعدّ له عدته ، وأن يتأهب له أهبة ، وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه . . . وكيف وهو المنصب الذي تولاه بنفسه رب الأرباب ، فقال تعالى « يستفتونك في النساء ، قل : الله يفتيكم فيهن ، وما يتلى عليكم في الكتاب » النساء / ١٢٧ ، وكفى بما تولاه الله بنفسه شرفاً وجلالة ، إذ يقول في كتابه : « يستفتونك ، قل : الله يفتكم في الكلاله » النساء / ١٧٦ ، ولتعلم المفتي عمن ينوب في فتواه ، وليوقن أنه مسؤول غداً ، وموقوف بين يدي الله » (٧) .

ويؤكد ابن القيم رحمه الله تعالى أن رسول الله ﷺ هو أول من قام بالتبليغ والافتاء ، فيقول : « وأول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين ، وإمام المتقين ، وخاتم النبيين ، عبد الله ورسوله ، وأمينه على وحيه ، وسفيره بينه وبين عباده ، فكان يفتي عن الله بوحيه المبين . . . فكانت فتاويه ﷺ جوامع الأحكام ، ومشتمة على فصل الخطاب ، وهي في وجوب اتباعها وتحكيمها والتحاكم إليها ثمانية الكتاب ، وليس لأحد من المسلمين العدول عنها ما وجد

اليها سبيلاً» (٨) . ثم بيّن أن الصحابة قاموا بالفتوى بعده ، فقال : « ثم قام بالفتوى بعده برك' الاسلام ، وعصابة الايمان ، وعسكر القرآن ، وجند الرحمن ، أولئك أصحابه ﷺ ألين قلوب الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، وأحسنها بياناً ، وأصدقها إيماناً ، وأعمقها نصيحة ، وأقربها الى الله وسيلة ، وكانوا بين مكثّر منها ، ومقل ، ومتوسط » (٩) .

□ حكم الفتوى :

الفتيا فرض عين اذا كان في البلد مفت واحد ، وتصيح فرض كفاية اذا كان في البلد مفتان فأكثّر (١٠) ، وذلك أنه يجب على العالم أن يبين للناس حكم الله تعالى ، ولا يجوز له كتمان العلم ، أو اغفال حكم الله تعالى ، لأن الله تعالى أمر نبيه أمراً جازماً بالتبليغ ، فقال تعالى : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ، والله يعصمك من الناس ، إن الله لا يهدي القوم الكافرين » المائدة / ٦٧ ، وقال رسول الله ﷺ بالأمر ، فبلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ثم حمل أصحابه ، والأمة جمعاء ، التبليغ والقيام بهذا الواجب المقدس ، فقال عليه الصلاة والسلام : « بلغوا عني ، ولو آية » (١١) ، ورغب رسول الله ﷺ بتبليغ أحكام الله تعالى ، فقال عليه الصلاة والسلام « نضر الله عبداً ، سمع مقالتي فوعاها وحفظها ، ثم أداها الى من لم يسمعها ، فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه » (١٢) ، لذلك يجب على المسلمين عامة ، والعلماء والفقهاء خاصة ، أن يبينوا ذلك عند السؤال والاستفتاء ، اقتداء برسول الله ﷺ ، وتحصيلاً للثواب والنفع والخير في قوله ﷺ : « ما تصدق الناس بصدقةٍ مثل علم يُنشر » (١٣) ، وقوله : « نعم العطية كلمة حق تسمعها ، ثم تحملها الى أخٍ لك مسلم فتعلمها إياه » (١٤) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا مات ابن آدم انقطع ألا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » (١٥) .

كما يجب على العلماء والفقهاء بيان الأحكام الشرعية ليسلموا من الوعيد الشديد ، والترحيب الصريح لمن كتم العلم ، فقال رسول الله ﷺ : « من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجم من نار » (١٦) .

لذلك قام العلماء والفقهاء من الصحابة فمن بعدهم بواجب الفتوى ، وبيان الأحكام الشرعية ، بعد تحصيل العلم ، ومعرفة الأدلة ، وكان الأستاذ أو الشيخ يجيز الطالب بالافتاء والفتوى ، متى أنس منه الحد الكافي واللازم في حفظ الأحكام الشرعية ، وتنزيلها على الأسئلة والتطبيق العملي .

والأصل أن الافتاء واجب ديني ، ولم يصبح وظيفة مرسومة ، ومنصباً رسمياً في الدولة الاسلامية الا في الخلافة العثمانية ، وكان العلماء والفقهاء يقومون بهذا المنصب الجليل من تلقاء أنفسهم ، امتثالاً لأمر الله تعالى ، والتزاماً بوصية رسول الله ﷺ ، وأداءً للواجب المقدس الملقى على عاتقهم بتبليغ الشرع وبيان الأحكام ، وطمعاً بالثواب الدائم والأجر المقيم .

□ شروط المفتي :

ونظراً لأهمية الفتوى وخطورتها في أنها اظهرت لحكم الله تعالى في المسألة ، وتبليغ عن رسول الله في دين الله ، وتوقيع عن رب العالمين في بيان شرعه فقد بين العلماء صفات المفتي ، وذكروا الشروط التي يجب أن تتوافر فيه ليقوم بهذا العمل الجليل ((١٧) .

فقالوا ينبغي أن يكون المفتي ظاهراً الورع ، مشهوراً بالديانة الظاهرة ، والصيانة الباهرة ، ويشترط فيه أن يكون مسلماً ، مكلفاً ، عدلاً ، ثقة ، مأموناً ، متنزهاً عن أسباب الفسق وخوارم المروءة ، فقيه النفس ، سليم الذهن ، رصين الفكر ، صحيح التصرف والاستنباط ، متيقظاً ، وينبغي أن يكون كالراوي والقاضي . لا يؤثر فيه قرابة وعداوة ، وجرم منفعة ودفع ضرر ، لأن المفتي في حكم المخبر عن الشرع بما لا اختصاص له بشخص ، فكان كالراوي ، ولكن فتواه لا يرتبط بها الزام بخلاف حكم القاضي ، وتقبل الفتوى من الحر والعبد ، والمرأة والرجل ، والأعمى والأخرس إذا كتب أو فُهِمَت اشارته .

وإذا كان المفتي مجتهداً مستقلاً - وهو قليل - فيشترط فيه أن يكون قيمياً بمعرفة أدلة الأحكام الشرعية ، ومتوفراً فيه شروط الاجتهاد المعروفة في علم أصول الفقه .

أما ان كان المفتي مجتهداً مستقلاً - وهو قليل - فيشترط فيه أن يكون قيمياً بمعرفة أدلة الأحكام الشرعية ، ومتوفراً فيه شروط الاجتهاد المعروفة في علم أصول الفقه .

أما ان كان المفتي غير مستقل بالاجتهاد ، وهو الأعم الأغلب فيشترط أن يكون فقيه النفس ، حافظاً لمذهب امامه ، عارفاً بأدلته ، قائماً بتقريرها ، وأن يحسن نقل الأحكام في الأمور الواضحة ، والمسائل المشككة ، وأن يعتمد على نصوص المذهب ، والكتب المعتمدة فيه ، والآراء الراجحة ، والأقوال الصحيحة (١٨) ، فان لم يجد حكم المسألة منصوصاً في الكتب استطاع أن يدرك أوجه الشبه والاختلاف ، ويميز بين الأشياء ، ويلحق الأشباه بالأشباه ، والأمثال بالأمثال ، فان أعجزه كل ذلك يجب أن يمسك عن الفتوى تجنباً للافتراء على الله تعالى ، وتحزراً من الكذب ، وورعاً من القول بما لا يعلم ، وقد برهن العلماء الثقات ، والفقهاء الأعلام ، والمفتون الورعون على صدق ذلك ، والتزامه ، وتواتر عنهم كراهية الفتيا ، والتهيب منها ، والتثبت في الأحكام ، والتصريح بعدم العلم في كثير من المسائل ، والاحالة على من هو أعلم منهم ، وأنهم يضمنون حديث رسول الله ﷺ أمام أعينهم ، ونصب وجوههم ، قال : « أجروكم على الفتيا ، أجراً على النار » (١٩) ، ولذلك تحرم الفتوى على الجاهل باتفاق العلماء ، ولهم أقوال ماثورة في الفتوى (٢٠) .

□ آداب الفتوى :

ان للفتوى أحكاماً كثيرة ، وآداباً جمة ، تضمن سلامتها وصحتها ، وتعمل على تحقيق الهدف منها في معرفة حكم الله تعالى بشكل صحيح وسليم ، وهذا ما خصه العلماء بكتب وأبواب وفصول ، نشير الى بعضها .

يحرم التساهل في الفتوى ، وأن تكون حسب الأغراض الفاسدة ، والمطامع الشخصية ، وأن تدور الفتوى على تتبع الحيل المحرمة ، أو المكروهة ، والتمسك بالشبه طلباً للترخيص لمن يريده ، أو التغليظ لمن يكرهه ، ولذلك يجب على المفتي أن يتثبت في الواقعة والسؤال ، ولا يسرع بالفتوى قبل النظر الكافي ، والتفكير الشافي إلا إذا كان المسؤول عنه مما تقدمت معرفته ، ونقل السيوطي عن سفيان بن عيينة قال : « أن العالم لا يماري ولا يداري ، ينشر حكمة الله ، فإن قبلت حمد الله ، وإن ردت حمد الله » (٢١) .

وينبغي أن يكون المفتي في حالة اعتدال ، ولا يفتي في حال تغير خلقه ، وشغل قلبه ، واضطراب نفسه ، والمختار أن يتبرع بالعمل ، ولا يأخذ عليه أجراً ، إلا إذا تعين رسمياً لذلك فيجب على الدولة أن تفرض له رزقاً يغنيه عن الاحتراف والحاجة والطلب .

ويلزم المفتي أن يبين الجواب بياناً يزيل الاشكال ، وله أن يستفصل السائل ، ويستفسر عن الواقعة ، ويسأل عن أطراف الحادثة ، وصيغة اليمين أو الطلاق أو الاقرار ، أو الإبراء ، فإن لم يجد المفتي من يسأله فصل الأقسام واجتهد في بيانها واستيفائها ، كقوله : إذا كان الأمر كذلك ٠٠٠ فكذا ، وإن كان غيره ٠٠٠ فالحكم كذا ، ولذلك يجب على المفتي أن يكون حليماً رقيقاً يترفق بالناس على اختلاف مستوياتهم ، ويصبر على تفهم السؤال ، وتفهم الجواب ، ليقع الحكم والهدف موقعه ، وإن كان السؤال مكتوباً يجب أن يقرأه كاملاً ، ويتأمله ، ويتفحص القيود والشروط الواردة فيه ، ثم يكتب الجواب بخط واضح ، وعبرة دقيقة وصحيحة تفهمها العامة ، ولا يزدريها الخاصة .

ويستحب أن يشاور المفتي في المسألة ، وأن يباحث غيره فيها ، ولو كانوا دونه من تلاميذ وطلاب للاقتداء بالسلف في ذلك ، وأن يستعين بالله تعالى في ذلك ، ويدعوه للتوفيق والسداد والرشد ، ويستعين بالله تعالى من الشيطان الرجيم ، وأن يحمده الله تعالى ، ويصلي على النبي ﷺ ، ويقول : « رب اشرح لي صدري » ونحو ذلك ، ويختتم جوابه بقوله : « وبالله التوفيق » أو « والله أعلم » أو « والله الموفق » ، ثم يكتب اسمه الكامل المعروف به ، ولا يشترط ذكر الدليل والحجة في الفتوى إلا إذا كانت موجهة الى فقيه أو عالم ، ويمتنع عن الفتوى في المسائل الافتراضية التي لم تقع ، ويحاول أن يمنع السائل والمستفتي عن إثارة الفتن ، والخوض في المسائل الكلامية والغيبية .

ويجب على كل مسلم أن يسأل عن أحكام دينه ، ويعرف ما يخصه ، وما يعتريه ، وأن يبحث عن المفتي الذي يتمتع بأهلية الافتاء ، ويجوز له استفتاء من كونه أهلاً للفتوى ، وعليه أن يلتزم الأدب في السؤال ، والصراحة الى غير ذلك من آداب الاستفتاء الكثيرة والمكتوبة شرعاً وعقلاً وأدباً وتربية (٢٢) .

ويصف ابن القيم الموقعين عن الله تعالى بالأحكام بأنهم « فقهاء الاسلام ، ومن دارت الفتيا على أقوالهم بين الأنام ، الذين خصوا باستنباط الأحكام ، وعنوا بضبط قواعد الحلال والحرام ، فهم في الأرض بمنزلة النجوم في السماء ، بهم يهتدي الحيران في الظلمات ، وحاجة الناس اليهم أعظم من حاجتهم الى الطعام والشراب ، وطاعتهم أفرس عليهم من

طاعة الأمهات والآباء ، بنص الكتاب ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول ، وأولي الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » ، ذلك خير وأحسن تأويلاً » النساء/ ٥٩ ، وأولوا الأمر هم العلماء « (٢٣) » .

وقام العلماء والفقهاء بهذا العمل المقدس طوال التاريخ الاسلامي ، في كل زمان ومكان ، ولا شك أنهم على درجات ، بحسب درجاتهم في العلم والفقه والتحصيل ، والذكاء والورع والتقول ، والمكانة الاجتماعية والظروف المحيطة .

ومتى كان العالم متضلعا بعلم الفقه ، وقادراً على ادراك الأحكام ، وفطناً وذكياً لاستنباط أحكام الشرع للمسائل الجديدة ، استطاع أن يبرز غيره في الفتوى ، وأن يشتهر في البلاد والآفاق ، ويقصده الناس بالفتوى والاستفتاء ، وخاصة في بيان الأحكام التي تخص الأمة ومصيرها ومصالحها العليا وشؤونها العامة في وقت الأزمات والنكبات ، وقد تتعلق الفتوى بالأحكام بما يخالف ميولهم وتوجيهاتهم ، ومن هنا تنبع خطورة منصب الافتاء وأهميته ومسؤوليته ، لينطلق العالم والمفتي بحكم الله تعالى الذي يحقق العدل ، ويقيم الحق ، ويمنع الظلم ، ويكبح جماح المعتدين والمتحرفين .

وظهر في التاريخ الاسلامي عدد لا يحصى من العلماء الأعلام ، والمفتون البارزون ، منهم كبار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، ومن التابعين سعيد بن جبير ، ثم الأئمة الأربعة : أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، ثم أصحابهم كأبي يوسف ومحمد والمزني وإسحاق الحربي وابن القاسم ، ثم ابن سريج وأبو حامد الاسفراييني ، ثم النووي والعز بن عبد السلام ، وابن تيمية ، والسبكي والسيوطي ، وحتى عصرنا الحاضر .

المبحث الثاني : أهلية السيوطي للفتوى

عرفنا سابقاً أن الفتوى فرع من علم الفقه ، وأنها تقوم على بيان الأحكام الشرعية ، وأن دراسة علم الفقه هو نقطة البداية في علم الفتوى ، وأن اتقان علم الفقه ، والتمسك في تحصيله ، والتوسع في معرفته ، هو الركن الرئيس للفتوى ، والأساس القويم لحسن القيام بها ، والنبوغ فيها ، ومتى أصبح الانسان فقيهاً ، وبلغ شأوه ، اشتهر في الآفاق ، والتف حوله الطلاب ، وقصدوه الناس بالسؤال ، وعظمت سمعته بين العلماء ، ليكون مفتياً باستحقاق وجدارة ، ويثبت كفاءته الغالية .

لذلك نبين صلة السيوطي بالفقه ، ودراسته له ، ومصنفاته فيه ، وبلوغه المرتبة العليا في تحصيله بالاجتهاد ، وتوفير أهلية الفتوى وشروطها فيه .

□ السيوطي يدرس الفقه :

نشأن السيوطي في جو علمي يفوح الفقه منه من كل قطر وجانب ، ابتداء من البيت والأسرة ، الى رحاب مجالس الفقه في القاهرة ، وهي موئل العلم ، ومجمع الفقهاء ، ثم في بقية المدن العربية كما سيأتي .

اتجه السيوطي رحمه الله تعالى بهمة ونشاط الى علم الفقه ، معترفاً بفضلته ومكانته وأهميته ، فدرسه على كبار علماء عصره ، وأخذته عن جماعة من الشيوخ ، ولازم شيخ الاسلام علم الدين البلقيني في الفقه حتى مات (سنة ٨٦٨هـ / ١٤٦٤م) (٢٤) ، فلازم ولده ، وقرأ عليه عدة كتب في الفقه الى أن أجازته بالتدريس والافتاء سنة ست وسبعين وثمانمائة ، وبعد وفاته لزم شيخ الاسلام شرف الدين المناوي ، وأخذ الفرائض ، وهو أحد فروع الفقه ، وأهم مباحثه ، وأكثر مسائله صلة بالفتوى والاستفتاء ، عن فرضي زمانه العلامة الشيخ شهاب الدين الشارمساحي ، وحفظ السيوطي كتاب « العمدة » في الفقه ، ثم حفظ « المنهاج » للنووي في الفقه ، و « المنهاج » في أصول الفقه للبيضاوي (٢٥) .

وكان السيوطي يحب الفقه ، ويطمع أن يبلغ فيه أقصاه ، فيقول عن نفسه : « فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ . . . » ثم يقول : « وسافرت بحمد الله تعالى الى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور ، ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمر ، منها أن أصل في الفقه الى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني ، وفي الحديث الى رتبة الحافظ ابن حجر (العسقلاني) ، وأفقيت من مستهل سنة احدى وسبعين » (٢٦) .

ويقول السيوطي عن نفسه : « ورزقت التبحر في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ، والفقه ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، على طريقة العرب والبلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة » (٢٧) .

ويعترف السيوطي أنه حلق في معظم هذه العلوم ، وفاق فيها الأقران والأشياخ ، ولكنه لم يبلغ نفس المرتبة في الفقه والفرائض ، فيقول : « واذلي أعتقده أن الذي وصلت اليه من هذه العلوم السبعة ، سوى الفقه ، والنقول التي اطلعت عليها فيها ، لم يصل اليها ، ولا وقف عليه ، أحد من أشياخي ، فضلاً عن دونهم ، وأما الفقه فلا أقول ذلك فيه بل شيخي أوسع نظراً ، وأطول باعاً » ثم يقول : « ودون هذه السبعة في المعرفة أصول الفقه والجدل . . . » ودونها الفرائض » (٢٨) .

□ السيوطي يصنف في الفقه :

ومما يدل على المكانة الفقهية التي يتمتع بها السيوطي ، والساحة الواسعة التي جال فيها ، أنه اشتغل في الفقه مدة طويلة ، وعاش في أجوائه ، ومارس العمل فيه ، وصار

له باع كبير فيه تدريساً وافتاءً ، واختصاراً لأشهر كتب الفقه وأهمها ، وأوسعها ، مذهب الشافعي ، ثم صنف فيه استقلالاً وتقييداً ، ولذلك نذكر أهم آثاره الفقهية ، وهي :

- ١ - مختصر « الحاوي الكبير للماوردي » وتوجد منه نسخة مخطوطة ، كاملة في المغرب .
- ٢ - مختصر « الروضة للنووي » ويسمى « القنية » .
- ٣ - مختصر « التنبيه للشيرازي » ويسمى « الوافي » .
- ٤ - مختصر « الأحكام السلطانية للماوردي » وهو في نظام الحكم ، وأجهزة الدولة ، والسياسة الشرعية .
- ٥ - الحاوي للفتاوي ، وسوف نقدم له دراسة وتحليل ان شاء الله تعالى .
- ٦ - الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية (٢٩) ، وقدمت له دراسة مستقلة في بحث خاص .

وإذا أردنا التأكد من معرفة الجهد الفقهي الذي بذله السيوطي ، والممارسة العملية الطويلة له في الفقه ، فاننا نشير باختصار الى هذه الكتب المصنفة ، فالحاوي الكبير للماوردي من أهم كتب الفقه ، في المذهب الشافعي وأوسعها مع المقارنة ببقية المذاهب ، ولا يزال مخطوطاً حتى الآن ، لعجز المهتمين بالتراث عن تحقيقه وطباعته ونشره ، ويقع في ٢٤ مجلداً كبيراً مخطوطاً ، وحقق بعض طلاب الدراسات العليا باباً من أبوابه للحصول على الدرجات العلمية في الماجستير والدكتوراه ، و « روضة الطالبين » للنووي من أهم الكتب المعتمدة في المذهب الشافعي وخاصاً فيه دون مقارنة ، وطبع في ١٢ مجلداً كبيراً . و « التنبيه للشيرازي » أشهر مختصر في الفقه الشافعي ، وكان الكتاب الأساسي الذي يعول عليه الطلاب والعلماء حتى القرن السابع الهجري عند ظهور المنهاج للنووي ، وكان الفقهاء والطلاب والعلماء يتنافسون في حفظ « التنبيه » وله شروح وتعليقات كثيرة . و « الأحكام السلطانية » للماوردي أشهر كتاب في الأنظمة الإسلامية ، وخاصة في نظام الحكم ، والخلافة ، والقضاء ، والحسبة ، والمظالم ، والسياسة الشرعية ، ومعظم المؤلفين عالة عليه في موضوعه . و « الأشباه والنظائر » للسيوطي أشهر كتبه الفقهية على الإطلاق ، وقد بلغ فيه القمة ، وتوَّج الكتب النظرية له عند علماء الشافعية قبل السيوطي ، ثم صار مثلاً للاحتذاء به والاقتداء فيه ، والسير على منواله ، كما صرح ابن نجيم الحنفي ، وسوف نخص كتاب الفتاوى الفقهية بدراسة خاصة .

□ السيوطي يبلغ درجة الاجتهاد :

ومما يميز مكانة السيوطي الفقهية ، وامتلاكه ناصية الفقه انه لم يقف في طلبه بدراسته والتدريس فيه ، والافتاء ، والتصنيف عند حد معين ، بل قصد فيه الذروة ، وسعى الى القمة ، وحرص على الوصول الى ينابيع الفقه ومعينه ، وليلبغ درجة الاجتهاد التي وصلها الأئمة الفقهاء ، ولا يدركها الا القليل النادر ، وخاصة في القرون الأخيرة .

والاجتهاد أعظم درجات الفقه في الدين ، والتفقه في الشرع ، والاحاطة بفهم النصوص ، والقدرة على الاستنباط منها ، وبذل الجهد في معرفة الاحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية (٣٠) ، وله شروط معينة ، وصفات محددة ، ويعتمد على اتقان عدة علوم وفنون متنوعة .

والسيوطي رحمه الله تعالى توفرت فيه شروط الاجتهاد ، وكملت فيه صفاته ، وحصل العلوم المطلوبة فيه ، وخاصة العلوم الشرعية ، والعلوم العربية ، وعلوم الآلة ، حتى ادرك مناهج البحث والاستنباط ، وعرف بنفسه ذلك ، فلم يتوار عن الأنظار ، ولم يبخس نفسه حقها ، ولم يتواضع تقيّة ، فأعلن الاجتهاد ، وادعى وصوله اليه ، وانه بلغ رتبة الاجتهاد المطلق ، وكسر القيد الوهمي الذي شاع في غلق باب الاجتهاد ، وطلب السيوطي فتحه لمن توفرت فيه شروطه ، وأثبت أن الاجتهاد باق في الشرع ، وأنه موجود في كل زمان ومكان ، وأقام الحجة الشرعية على ذلك ، وقدّم الأدلة التاريخية ، والأمثلة العملية من كبار العلماء والفقهاء في مختلف المذاهب على توالي الأزمان ، وصنف كتاباً في الاجتهاد وشروطه ، والدعوة اليه ، ووجوب إحيائه وممارسته ، وشن الهجوم على دعوى اغلاق باب الاجتهاد ، ونعى على الداعين لتركه أو التخلي عنه ، أو التواضع في اخفائه ، وأشار الى ذلك في عنوان كتابه :

« الرد على من أحلّد الى الأرض ، وجَهّل أن الاجتهاد في كل عصر فرض » (٣١) .

ويصف السيوطي نفسه هذا الكتاب بقوله : « وهو كتاب جليل حافل ، فيه نفائس متعلقة بالاجتهاد » (٣٢) ، وعرض في الباب الأول نصوص العلماء على أن الاجتهاد في كل عصر فرض من فروض الكفايات ، وانه لا يجوز شرعاً اخلاء العصر منه (٣٣) ، وصرح في سيرته الشخصية ، فقال : « وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى ، أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله تعالى ، لا فخراً ، وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها بالفخر ، وقد أزف الرحيل ، وبدأ الشيب ، وذهب أطيب العمر ، ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية ، ومداركها ونقوضها وأجوبتها ، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيه لقدّرت على ذلك من فضل الله » (٣٤) .

ويقول السيوطي أيضاً : « فقد بلغت - والحمد لله والمنّة - رتبة الاجتهاد المطلق في الأحكام الشرعية ، وفي الحديث النبوي ، وفي العربية » (٣٥) ، ويقول في دعوى الاجتهاد : « فاني لم أقله في الابتداء صريحاً بلساني ، وانما ذكرت ذلك في بعض الكتب ... فنقله من قصد التشنيع ، لا الشهرة ، فلما رجعت فيه صرت أقرر لمن راجعني فيه أمره ... مع أنني عدت تصدي هذا العدو لاشهاره فضلاً من الله اجراء على يديه فلا أستطيع القيام بشكر عشر معشاره » (٣٦) .

ولكن العلماء لم يسلموا له هذه الدعوى ، لأنه لم يبتكر أصولاً للاجتهاد ، وقواعد للاستنباط مستقلة عن غيره ، ليعتمد عليها في اجتهاده ، دون أن يقلد غيره ، كما هو شأن المجتهد المطلق كإمام المذهب ، وانه اعترف أنه لم يصل في الفقه والفرائض درجة بقية

العلوم التي تبجر بها ، وأنه دون ذلك في أصول الفقه (٣٧) ، وهذا يحتاج لبحث مستقل عن « اجتهاد السيوطي » .

□ توفر شروط الفتوى عند السيوطي :

ان المفتي يخبر عن حكم الشرع ، ويبين حكم الله تعالى الذي عرفه ووصله اليه اما باجتهاده ، كالأئمة ، والمجتهد المطلق ، واما بما وصل اليه امام مذهبه الذي يتفق معه فيه ، أو يقلده به .

والكلام السابق يدل على أن السيوطي بلغ رتبة الاجتهاد عند تقدم السن ، ولذلك لم يمارسه بتوسع كبقية الأئمة ، ونازعه فيه غيره في هذه الدعوى ، ولكن ظهر أثر اجتهاده في عدة جوانب وكتب ، وهي :

- ١ - كتاب الاجتهاد « الرد على من أخذ الى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض » .
 - ٢ - تقعيد القواعد الفقهية في كتابه : « الأشباه والنظائر » .
 - ٣ - تفرد السيوطي بخمسة وثلاثين رأياً ، صنف فيها كتاباً سماه « التحدث بنعمة الله » ، وختمه بهذه المسائل والآراء التي أثبت فيها اختياراته .
- ويظهر من ذلك أن السيوطي مجتهد مطلق ، « وهو الذي لم يقلد امامه ، ولكن سلك طريقه في الاجتهاد » ، بخلاف المجتهد المستقل « الذي استقل بقواعده لنفسه ، يبنى عليها الفقه خارجاً عن قواعد المذاهب المقررة » (٣٨) .

فالسيوطي بلغ رتبة الاجتهاد المطلق ، ولكنه تابع للامام الشافعي ، وهذا ما يصرح به فيقول : « والذي ادعيناه هو الاجتهاد المطلق ، لا الاستقلال ، بل نحن تابعون للامام الشافعي رضي الله عنه ، وسالكون طريقه في الاجتهاد ، امتثالاً لأمره ، ومعدودون من أصحابه » (٣٩) .

ويضاف الى ذلك خبرة السيوطي الواسعة في الفقه عامة ، وفي فقه المذهب الشافعي خاصة ، واختصاره أمهات كتب الشافعية السابقة ، كل ذلك يؤهله لمنصب الافتاء والفتوى ، وتكشف قدرته الكاملة على بيان الأحكام الشرعية ، مع التذكير والتركيز على كتابه العظيم « الأشباه والنظائر » الذي يتضمن القواعد الفقهية في فقه الشافعية ، والتي تعتبر أحد وسائل الفتوى ، والاشتهار فيها .

يقول ابن النجار الفتوحي عن القواعد الفقهية ، وأنها أحد أبواب الاستدلال للأحكام الشرعية ، « قواعد الفقه تشبه الأدلة ، وليست بأدلة ، ولكن ثبت مضمونها بالدليل ، وصارت يقضى بها في جزئياتها ، كأنها دليل على ذلك الجزئي ، فلما كانت كذلك ناسب ذكرها في باب الاستدلال » (٤٠) .

وهذا يقودنا الى بيان ممارسة السيوطي للفتوى والافتاء ، ودراسة فتاويه التي دونها بنفسه .

المبحث الثالث : في فتاوى السيوطي

□ ممارسة السيوطي للفتوى :

بلغ السيوطي الأوج في علم الفقه ، وذاع صيته بين العلماء ، وانتشر اسمه في الآفاق ، واتسعت شهرته في البلاد ، والتف حوله الطلاب ليأخذوا عنه ، فدرسهم الفقه ، وحلوا في أجوائه وكتبه ، ثم مارس الافتاء ، وقصده الناس بالفتوى من القاهرة ومدن مصر وغيرها ، لبيان الأحكام الشرعية في المسائل والأسئلة المعروضة عليه .

وذكر السيوطي ذلك عن نفسه ، فقال : « وأفيت من مستهل سنة احدى وسبعين » (٤١) أي وثمانمائة للهجرة ، أي كان عمره احدى وعشرين سنة ، وقال أيضاً ، انه لارم ولد على الدين البلقيني ، وقرأ عليه عدة كتب في الفقه ، واجازه التدريس والافتاء من سنة ست وسبعين وثمانمائة (٤٢) ، أي جاوز عمرستا وعشرين سنة .

واستمر السيوطي على ممارسة الفتوى والافتاء طوال حياته ، وصدرت عنه فتاوى كثيرة جداً في مختلف العلوم والفنون التي اتقنها واشتهر بها وجمع السيوطي نفسه أهم هذه الفتاوى في كتابه المشهور « الحاوي للفتاوى » (٤٣) ، في الفقه وعلوم التفسير والحديث وأصول الفقه وأصول الدين ، والنحو والاعراب ، وسائر الفنون ، وقال في مقدمته : « فقد استخرت الله تعالى في جمع نبذ من مهمات الفتاوى ، التي أفيت بها على كثرتها جداً ، مقتصراً على المهم والمعويص ، وما في تدوينه نفع وأجر ، وتركت غالب الواضحات ، وما لا يخفى على ذوي الأذهان القادحات ، وبدأ بالفقهيات ، مرتبة على الأبواب ، ثم بالتفسير ، ثم بالحديث ، ثم بالأصول ، ثم بالنحو والاعراب ، ثم بسائر الفنون ، افادة للطلاب ، وسميت هذا المجموع « الحاوي للفتاوى » (٤٤) .

ويظهر من هذه المقدمة أن المجموع يشتمل على الفتاوى في مختلف العلوم ، ولكن اذا أطلقت كلمة الفتوى ، أو الافتاء ، أو الفتاوى ، فانها تنصرف الى الفتاوى الفقهية لبيان الأحكام الشرعية ، وهي محل البحث ، ولذلك نقتصر على دراسة الفتاوى الفقهيات من هذا الكتاب دون غيرها ، وتقع في مائتين وتسعين صفحة من الحجم الكبير (٥ - ٢٩٤) ، من المجلد الأول .

□ أهمية كتب الفتاوى :

ونحب هنا أن نشير الى أن كتب الفتاوى تعتبر من الكتب الفقهية (وتصنف مع كتب الفقه) ، ولكنها تمتاز عن بقية كتب الفقه بميزة خاصة تنفرد بها ، وقد يشار إليها بكتب أدب القضاء ، أو أدب القاضي ، أو كتب الفقه القضائية ، وتبرز هذه الميزة أهمية كتب الفتاوى والقضاء ، وتتجلى في أمرين أساسيين :

١ - انها أحكام واقعية ، تتصل بالواقع ومجريات الحياة ، وما يعترض طريق الناس عملياً ، وخاصة عند تطبيق أحكام الشرع والفقه في الحياة والواقع ، وما ينتج عنها

من مشكلات ، واختلافات في وجهات النظر ، فتأتي الفتوى لتزيل الاشكال ، وتكشف الطريق السوي لتطبيق الحكم عملياً ، ولا تقتصر على مجرد ذكر الأحكام وأدلتها ، وهذا ما نلاحظ بكثرة في فتاوى السيوطي الفقهية .

٢ - ان الفتاوى الفقهية ، وأحكام القضاء تعالج المسائل المستجدة التي لم يسبق عرضها في كتب الفقه ، ولم تقف في الماضي ، وكثيراً ما تكون غير مطروقة لدى الأئمة الأوائل ، والمشتغلين في الفقه ، والتأليف ، والتصنيف ، والتفريع في كتب المذاهب .

□ الفتاوى الفقهية للسيوطي :

ذكر السيوطي أهم فتاويه في كتابه « الحاوي للفتاوى » وقسمها الى الفقهيات ، والفتاوى المتعلقة بالتفسير ، والفتاوى المتعلقة بالحديث ، والفتاوى المتعلقة بأصول الفقه ، والفتاوى المتعلقة بأصول الدين والعقيدة والتوحيد ، والفتاوى النحوية ، وفي الاعراب ، والتصوف .

وان هذه الفتاوى وان كانت مقسمة الى هذه العلوم والفنون ، ولكن يوجد كثير من الفتاوى الفقهية في العلوم الأخرى ، ولكننا نقصر الدراسة والتحليل للفتاوى الفقهية دون غيرها مع الإشارة الى بقية الفتاوى في العلوم الأخرى مما له صلة بالفقه والأحكام الشرعية .

□ منهج السيوطي في الفتاوى الفقهية :

ان القارئ لهذه الفتاوى الفقهية ، والمطلع عليها ، يستطيع أن يستخرج منهج السيوطي فيها ، ويمكننا تلخيص ذلك بما يلي :

١ - الاعتماد على المذهب الشافعي :

اعتمد السيوطي في بيان الأجوبة ، واصدار الفتاوى ، على المذهب الشافعي ، الذي درسه وحفظه ، واتقنه ، ودرسه ، وصنف فيه ، وصرح بالالتزام به في الغالب ، الا في حالات نادرة وصلها باجتهاده الخاص ، كما أن السيوطي في الحاليتين لم يخرج على أصول المذهب الشافعي ، فقال : « ولما بلغت درجة الاجتهاد المطلق لم أخرج في الافتاء عن مذهب الشافعي رضي الله عنه ، كما كان القفال ، وقد بلغ رتبة الاجتهاد ، يفتي بمذهب الشافعي لا باختياره » (٤٥) . وقال أيضاً : « والذي ادعيناه هو الاجتهاد المطلق لا الاستقلال ، بل نحن تابعون للامام الشافعي رضي الله عنه ، وسالكون طريقه في الاجتهاد ، امثالاً لأمره ، ومعدودون من أصحابه » (٤٦) .

ويبين العلامة النووي أقسام المفتين ، ووصف الحالة الثانية التي تنطبق على السيوطي ، فقال : « والمفتون في الشرع قسمان ، مستقل ، وهو المجتهد المستقل في

أصوله واجتهاده كأئمة المذاهب ، والمفتي غير المستقل ، وهو المنتسب الى أئمة المذاهب المتبوعة ، وهذا القسم الثاني على أربعة أحوال ، أحدها المفتي غير المقلد لامامه ، لا في المذهب ، ولا في دليله ، لاتصافه بصفة المستقل ، وان لم يستقل عملياً ، وهو يتبع مذهب امامه لا تقليداً ، بل لما وجد أن اجتهاده وقياسه أحد الطرق ، والحالة الثانية أن يكون المجتهد مقيداً في مذهب امامه مستقلاً بتقرير أصوله بالدليل ، غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول امامه وقواعده ، وشرطه كان يكون عالماً بالفقه وأصوله وأدلة الأحكام تفصيلاً ، بصيراً بمسالك الافتية والمعاني ، تام الارتياض في التخريج والاستنباط ، قيماً بالحاق ما ليس منصوصاً عليه لامامه بأصوله ، ولا يعزى عن شوب تقليد له ... ثم يتخذ نصوص امامه أصولاً يستنبط منها كفعل المستقل بنصوص الشرع ، وربما اكتفى في الحكم بدليل امامه ، ولا يبحث عن معارض ٠٠٠ وهذه صفحة أصحابنا أصحاب الوجوه ، وعليها كان أئمة أصحابنا أو أكثرهم ، والعامل بفتوى هذا مقلد لامامه لا له « (٤٧) » .

هذه الصورة والأوصاف تنطبق على السيوطي ، وعلى فتاويه الفقهية ، فانه ملتزم بمذهب الشافعي ، ولا مانع أن نقول كما قال النووي انه « مقلد لامامه » ، فيأخذ الأحكام من كتب الشافعية ونصوصهم - كما سنرى - ويخرج المسائل الجديدة على أصولهم وقواعدهم ، وكانت ترد عليه الأسئلة مع طلب الاجتهاد فيها ، فمن ذلك قوله : « ويرد سؤال صورته ما قول مولانا شيخ الاسلام ، حافظ العصر ، مجتهد الوقت ، عالم أهل الأرض المبعوث في المائة التاسعة ٠ ولسنا نسألكم عن مشهور مذهب الشافعي ٠٠٠ بل نسألكم عما يقتضيه الدليل والنظر من حيث الاجتهاد ، والمسؤول أن يكون الجواب على طريقة الاجتهاد » (٤٨) .

٢ - نقل النصوص من كتب الشافعية :

وهذا فرع عن منهجه السابق ، فالسيوطي يعتمد على المذهب الشافعي ، وعلى أقوال الامام الشافعي وعلى كتب الأصحاب في المذهب الشافعي ، ولكن نقله للنصوص ليس دائماً ، فان كانت الفتوى قصيرة ، وعبرة عن جواب لحكم فقهي جزئي أجاب عن السؤال ، وذكر الحكم فقط دون ايراد نص ، أما ان كانت المسألة كبيرة ، والجواب طويلاً ، ويشكل بحثاً أو موضوعاً فانه يلجأ الى ايراد النصوص .

فمن أمثلة ذلك بحثه عن « الجهر بمنع البروز على شاطئ النهر » ص ١٣٣ ، فبين انه لا يحل التمرض في البيوت القديمة الباقية على أصولها ، وأما البروز الحادث ، وما يراد احداثه فلا يحل ذلك باتفاق المذاهب ، وأن بعض الناس يظن في المذهب الشافعي جواز البروز مطلقاً ، وليس كذلك بل شرطه أن لا يكون في شارع ، ولا في حريم نهر ، ولا نحو ذلك مما هو مبين في كتب الفقه ، ثم يقول « ذكر نقول مذهبننا : قال الرافعي في «الشرح» ، والنووي في «الروضة» ٠٠٠ ص ١٣٤ ، وقال الشيخ تقي الدين السبكي في «شرح

المنهاج» وقال ابن الرفعة في «الكفاية» ٠٠ ص ١٣٦ ، وفي «فتاوى ابن الصلاح» ٠٠٠ ص ١٣٧ ، وقال الزركشي في «شرح المنهاج» ٠٠٠ ص ١٣٥ .

ويقول في موضوع «كشف الضبابية في مسألة الاستنابة في الوظائف» وقد أفتيت بجوازها بما نقله الدميري في «شرح المنهاج» عن السبكي وغيره ، ثم قال : «ونبدأ بنقل كلام السبكي وغيره في ذلك ، قال السبكي في «شرح المنهاج» ص ١٥٨ ٠٠٠ ونقله الشيخ كمال الدين الدميري في «شرح المنهاج وأثره» ص ١٥٨ .

ويقول في مسألة الوقت : «ولنسق عبارة السبكي» ص ١٦٩ ٠٠٠ وسئل الشيخ ولي الدين العراقي فأجاب ٠٠٠ ص ١٧٣ .

ولا بد من التنبيه هنا أن السيوطي ينقل نصوص الشافعية من الكتب المعتمدة في المذهب ، وعن أشهر علماء المذهب وأصحابه الذين تقبل آراؤهم وتعدّ وجوهاً في المذهب .

٣ - بيان أسماء الكتب التي ينقل بها :

ويظهر منهج السيوطي في الفتاوى الفقهية بالأمانة العلمية ، والحرص على نقل النصوص أولاً ، وتحديد اسم الكتب والمراجع والمصادر التي يعتمد عليها ، سواء كانت كتباً فقهية أم غير فقهية ، وهذه أمثلة لذلك إضافة لما ورد من أسماء الكتب في النصوص السابقة :

- قال العما الكاتب في كتاب «فتح بيت المقدس والبلاد الشامية» واستخلاصها من يد الفرنج على يد السلطان صلاح الدين أيوب» ص ١٧١ .
- قال القاضي عياض في خطبة كتابه «الشفاء» ص ٢٧١ .
- قال عبد المؤمن الأصفهاني صاحب «أطباق الذهب» في الوعظ ص ٢٧١ .
- ذكر ما استعمله الشيخ تاج الدين السبكي في خطبة كتاب ، «الأشباه والنظائر» من تضمين الآيات والأحاديث ص ٢٦٨ .
- ذكر ما استعمله الشيخ بهاء الدين السبكي في خطبة كتاب «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» ص ٢٦٩ .
- قال الغزالي في أول كتابه «الانتصار لما في الأجناس من الأسرار» (٤٩) ص ٢٦٦ .
- رأيت في «تاريخ من دخل مصر» للحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذري ص ٢٦٦ .
- قال ابن السبكي في كتابه «الترشيح» ص ٢٣٨ .
- قال ابن الأثير في «النهاية» ص ٢٣٦ .
- وقد صرح النووي في «الروضة» ص ٢٢٧ .



- وعبارة ابن أبي عصرون في « المرشد » ص ٢٢٨ .
- وعبارة صاحب « البيان » ص ٢٢٨ .
- وعبارة الشاش في « العمدة » ص ٢٢٩ ، قال ابن الأثير في « المثل السائر » ص ٢٦٧ .
- « المثل السائر » ص ٢٦٧ .
- قال الجوهرى في « الصحاح » ٠٠٠ ص ١٠٤ ، قال العسكري في « الأوائل » ٠٠٠ ص ٥ .
- ١٠ ، قال النووي في « شرح المهذب » ٠٠٠ ص ١٠٣ .

ونستدل من ذلك أن السيوطي رحمه الله تعالى المعتمد على مصادر كثيرة ، ومراجع عديدة ، يكون قائمة كبيرة ، ويجب استخراجها في « فهرس خاص للمصادر والمراجع والكتب التي وردت في الفتاوى »

٤ - الإشارة الى كتب السيوطي :

كان السيوطي أيضاً يشير الى كتبه ورسائله الأخرى ، ويحيل القارئ إليها اذا أراد التوسع ، أو كانت خارجة عن محل السؤال ، فمن ذلك قوله : « وسألت أن أبين لك أمر هيئة السموات والأرض بدلائل القرآن والحديث ، والجواب أن لي في ذلك تأليفاً كاملاً يسمى « الهيئة السنية في الهيئة السنية » وسأرسل لكم منه نسخة لي » ص ٢٦٣ ، وقال : وسألت عن « الرسالة التي لي في حروف التهجي » وسأرسل لكم منها نسخة » ص ٢٦٣ .

٥ - عرض آراء المذاهب :

كان السيوطي رحمه الله تعالى يذكر في المسائل الكبيرة ، والفتاوى المهمة ، آراء المذاهب الأخرى ، كالحنفية والمالكية والحنابلة ، وفي بعض الأحيان ينقل نصوصاً حرفية من كتبهم .

فقال في « مسألة الجهر بمنع البروز على شاطئ النهر » : ولا يحل ذلك باتفاق المذاهب الأربعة ٠٠٠ وهذا هو منقول المذهب نص عليه إمامنا الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وسائر أصحابه ، ولا نعلم في ذلك خلافاً في المذهب ولا في بقية المذاهب الأربعة وأتباعهم ، متفقون على هذا الحكم ٠٠٠ وذكر السيوطي نقول علماء المذهب الشافعي ص ١٣٤ ، ثم ذكر نقول المالكية ، فقال : « قال ابن الحاج : في « المدخل » ص ١٣٧ ، ثم ذكر نقول الحنفية ، فقال : « قال : في « الهداية » ص ١٣٨ ٠٠٠ وقال القدوري ٠٠٠ ص ٢٧٩ وقال صاحب « النافع » وهو الإمام أبو المفاخر السويدي الزوزني ٠٠٠ ، وفي « فتاوى قاضي خان » ٠٠ ص ١٤٠ ، وفي « فتاوى البزازي » ٠٠٠ وقال صاحب « الكافي » ٠٠٠ ص ١٤١ ، وفي « خلاصة الفتاوى » ٠٠٠ ص ١٤٢ ، ثم ذكر نقول الحنابلة ، قال في « المغني » وهو أجل كتب الحنابلة ٠٠٠ ص ١٤٣ .

وقال السيوطي في مسألة الاستنابة في الوظائف : « فافتى جماعة بجواز ذلك ، واستنيب منهم ٠٠٠ كلهم من الشافعية ، ومن الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة آخرون » ص ١٥٨ .

وقال السيوطي في مسألة الارث : « وبأن الصواب من أفتى بعدم ارثه ٠٠٠ وأنه لا خلاف فيه في مذهب الشافعي ، ومالك ، وأبي حنيفة ، وهو أصح الروايتين في مذهب أحمد بن حنبل » ص ١٧٧ ، وذكر السيوطي الدليل ونصوص الأصحاب في المذهب ، ثم نقل نصوص بقية المذاهب ، فقال : « قال صاحب « المحيط » من الحنفية ما نصه ٠٠٠ ص ١٧٩ ، قال صاحب « المغني » من الحنابلة ٠٠٠ وحكى الحنابلة ٠٠٠ ص ١٨٠ ، وبعد ذلك قال : « عود على بدء في نقول أخرى مصرحة من كتب سائر المذاهب : قال الحبري من أصحابنا في كتاب « التلخيص في الفرائض » ٠٠٠ وفي الأصل لمحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ما نصه ٠٠٠ ، وفي « المدونة » ٠٠٠ وفي كتاب « الرابض في خلاصة الفرائض » تأليف أبي محمد عبد الله بن أبي بكر بن يحيى بن عبد السلام المالكي ما نصه ٠٠٠ ص ١٨٤ ، وفي « المغني » لابن قدامة الحنبلي ما نصه ٠٠٠ ص ١٨٥ .

٦ - الاستطراد :

كان السيوطي رحمه الله تعالى يسطرد أثناء ذكر الفتاوى والأحكام الشرعية لبيان فوائد عارضة ، أو ترجمة لبعض الأعلام .

ففي صفحة ١٠٠ يختم فتاوى كتاب البيع بعنوان « فوائد نختم بها الكتاب » ، ويذكر اثنتي عشرة فائدة في أحكام البيع .

وفي صفحة ١٤٣ يضع عنواناً خاصاً « فائدة لطيفة » أثناء بيانه حكم البناء على حافة النهر ، ويقول : « قال ابن الحاج في « المدخل » ليس للانسان في المسجد الا موضع قيامه وسجوده وجلسه ، وما زاد على ذلك فلسائر المسلمين ٠٠٠ » .

وفي صفحة ١٩٠ يتحدث عن حمل المولد ، ويستطرده الى ترجمة أحد الأشخاص ، فيقول : « وقال ابن خلكان في ترجمة الحافظ أبي الخطاب بن دحية » ٠٠٠ .

وفي صفحة ٢٠٥ بحث حكم الطلاق ٠٠٠ ثم قال عدة مرات : تنبيه ص ٢٠٧ ، تنبيه ص ٢٠٨ ، تنبيه أربع مرات ص ٢٠٩ ، وهي تنبيهات عظيمة تتعلق بالطلاق ، وفي ص ٢١٦ ذكر فروعاً مهمة تتعلق بالطلاق .

وفي صفحة ١٤٥ ذكر خاتمة للفتوى بمنع البروز على حافة النهر ، وأنه أرسل ذلك الى قاضي القضاة الشافعي ، فأذعن للحق ومنع ثوابه من الحكم بذلك ، ثم أرشده أن يصدر حكماً عاماً بالمنع من غير تعيين خصم ودعوى .

٧ - الاحتجاج بالأحاديث النبوية :

كان السيوطي رحمه الله تعالى يعتمد كثيراً على الاحتجاج بالسنة النبوية ، ويرجع الى كتب الحديث الشريف ، وينقل نصوصها ورواياتها ، وهذا أمر بهي بالنسبة له ، وهو

المحلق في علم الحديث ، والجامع لاشتقاقه ، والمصنف فيه عدة كتب ، وقد بلغ الغاية القصوى فيه ، وكان من درجة الحفاظ ، ونكتفي ببعض الأمثلة :

في صفحة ١٤٤ ذكر الأحاديث الواردة في إثم من ظلم شيئاً من الأرض وطريق المسلمين ، ونقل الأحاديث عن صحيح البخاري ، وعن « الأدب المفرد » للبخاري ، و « المستدرک » للحاكم ، و « ذم الملاهي » لابن أبي الدنيا ، و « شعب الإيمان » للبيهقي ، و « السنن الكبرى » للبيهقي ، و « مسند البزار » وعن أحمد وابن حبان والطبراني رحمهم الله تعالى .

وفي مسألة عصبه المعتق في الارث ص ١٧٧ ذكر الحاكم ، ثم قال : « وها أنا أسوق ما أورده البيهقي ثم ارتقى الى جميع ما وردني ذلك عن الصحابة فمن بعدهم ، مسنداً مخرجاً ليستفاد » ص ١٨١ .

وفي مسألة براءة براءة الذمة ص ١٠٩ ذكر الحاكم ، ثم قال : « وها أنا أسوق ما أورده البيهقي ثم ارتقى الى جميع ما وردني ذلك عن الصحابة فمن بعدهم ، مسنداً مخرجاً ليستفاد » ص ١٨١ .

وفي مسألة براءة الذمة ص ١٠٩ يستطرد الى حديث كفارة الاغتيا ب بالاستغفار فيبين أنه لا يحتج به ، وقواعد الفقه تأباه ، ثم يذكر الآثار في ذلك عن أبي الدنيا في كتاب « الصمت » ، والطبراني في « الأوسط » والأصبهاني في « الترغيب » ، ، ، ، ويذكر عدة أحاديث ، ويبين وجه الاحتجاج بها ، وفيه مسألة قراءة القرآن بالألحان يبين الحكم ثم يستدل على كل شطر فيه بالأحاديث الشريفة ص ٢٥١ .

وفي صفحة ١١ يذكر الحديث المسلسل بالتشبيك (أي تشبيك الأصابع) .

٨ - تقسيم الفتاوى على أبواب الفقه :

رتب السيوطي فتاويه الفقهية على أبواب الفقه ، وصرح ذلك في المقدمة ، ويضع عناوين كتب الفقه الرئيسية ، ويذكر بعدها عدداً من الأبواب ، وجاءت كما يلي مع الاختصار :

كتاب الطهارة ص ٥ وفيه أبواب الآنية ، أسباب الحدث ، الوضوء ، مسح الخف ، الغسل ، النجاسة ، التيمم ، الحيض ص ٢٥ .

كتاب الصلاة ص ٢٧ ، وتحت أبواب ومسائل ، كتاب الجنائز ص ٨٣ ، كتاب الزكاة ص ٨٧ ، كتاب الصوم ص ٩١ ، كتاب الحج ص ٩١ .

كتاب البيع ص ٩١ وتحت سائر أبواب المعاملات .

باب احياء الموات ص ١٢٧ ، باب الوقف ص ١٩٤ ، الفرائض ص ١٧٦ ، الوصايا

ص ١٨٥ .

كتاب النكاح ص ١٨٧ ، كتاب الصداق ص ١٨٨ ، باب الخلع ص ١٩٧ ، باب الطلاق ص ١٩٨ ، باب اللعان ص ٢٢٢ .

كتاب النفقات ص ٢٢٣ ، باب الجهاد ص ٢٤٣ ، كتاب الصيد والذبائح ص ٢٤٦ ، باب الأطعمة ص ٢٤٧ ، كتاب الأعيان ص ٢٤٧ ، كتاب الأضحية ص ٢٤٨ ، باب الدعوى والبيّنات ص ٢٤٩ ، باب الشهادات ص ٢٥١ ، قراءة القرءن بالألحان ص ٢٥١ ، باب جامع ص ٢٥٣ عن الاشتغال بالمنطق وضرب المثل من القرآن .

وختم السيوطي الفتاوى الفقهية بأسئلة واردة من التكرور ، وأجاب عنها ووضع لها عنواناً مستقلاً ص ٢٨٤ - ٢٩٤ ، وهذا ينقلنا إلى المسائل الخاصة .

٩ - المسائل الخاصة والتأليف المفردة :

أفرد السيوطي بعض المسائل بالبحث والدراسة ، والتمحيص والاستدلال ، ووشحها بالنصوص الفقهية ، والأحاديث النبوية ، ووضع لها عنواناً مستقلاً ، لكنه وضعها ضمن أبوابها الفقهية .

وهذه المسائل الخاصة مهمة ، لذلك أفردتها بالتأليف ، ولذلك يحسن أن نعددتها وقد جاوزت الأربعين مسألة ، وهي :

- ١ - تحفة الانجاب بمسألة السنجاب ص ١١ .
- ٢ - الحظ الوافر من المغنم في استدراك الكافر اذا أسلم ص ٢٧ .
- ٣ - ذكر التشنيع في مسألة التسميع ص ٣٥ .
- ٤ - بسط الكف في اتمام الصف ص ٥١ .
- ٥ - اللمعة في تحرير الركعة لادراك الجمعة ص ٦٢ .
- ٦ - ضوء الشمعة في عدد الجمعة ص ٦٦ .
- ٧ - الجواب الحاتم عن سؤال الخاتم ص ٧٥ .
- ٨ - ثلج الفؤاد في أحاديث لبس السواد ص ٧٦ .
- ٩ - وصول الأمانى بأصول التهاني ص ٧٩ .
- ١٠ - الفوائد الممتازة في صلاة الجنازة ص ٨٣ .
- ١١ - بذل المسجد لسؤال المسجد ص ٨٨ .
- ١٢ - قدح الزند في السّلم في القنيد ص ٩٤ .
- ١٣ - قطع المجادلة عند تغيير المعاملة ص ٩٥ .

- ١٤- بذل الهمة في طلب براءة الذمة ص ١٠٩ .
- ١٥- هدم الجاني على الباني (لخربة بجوار المسجد) ص ١١٣ .
- ١٦- البارع في اقطاع الشارع ص ١٢٧ .
- ١٧- الجبر بمنع البروز على شاطئ النهر ص ١٣٣ .
- ١٨- الانصاف في تميز الأوقاف ص ١٥٥ .
- ١٩- كشف الضباب في مسألة الاستنابة ص ١٥٨ .
- ٢٠- المباحث الزكية في المسألة الدروكية (الوقف) ص ١٦٣ .
- ٢١- القول المشيّد في الموقف المؤبد ص ١٦٦ .
- ٢٢- البدر الذي انجلي في مسألة الولا ص ١٧٧ .
- ٢٣- حسن المقصد في عمل المولد ص ١٨٩ .
- ٢٤- القول المعني في الحنث في المعني ص ٢٠٨ .
- ٢٥- فتح المغالِق من أنت تالِق ص ٢١٦ .
- ٢٦- المنجلي في تطور الولي ص ٢١٧ .
- ٢٧- النقول المشرقة في مسألة النفقة ص ٢٢٥ .
- ٢٨- تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء ص ٢٣٢ .
- ٢٩- حسن التصريف في عدم التحليف ص ٢٤٩ .
- ٣٠- القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق ص ٢٥٥ .
- ٣١- رفع الهاس وكشف الالتباس في ضرب المثل من القرآن والاقتباس ص ٢٥٦ .
- ٣٢- فتح المطلب المبرور وبرد الكبد المحرور في الجواب عن الأسئلة الواردة من التكرور ص ٢٩١ .

هذه هي المسائل والرسائل التي وردت في قسم الفتاوى الفقهية ، وورد عدد آخر في الفتاوى القرآنية والأصولية والحديثية ، نشير الى بعضها ، اثنتان في تنمة الجزم الأول، والباقي في الجزء الثاني .

- ١ - القناذة في تحقيق محل الاستعاذة ص ٢٩٧ .
- ٢ - القول الفصيح في تعيين الذبيح ص ٣١٨ .
- ٣ - المنحة في السبعة ص ٢ .

- ٤ - حسن التسليك في حكم التشبيك ص ٩ .
 ٥ - شد الأثواب في سد الأبواب (على المسجد) ص ١٢ .
 ٦ - رفع الخدر عن قطع السدّ ص ٢٤ .
 ٧ - العرف الوردي في أخبار المهدي ص ٥٧ .
 ٨ - كشف الريب عن الجيب ص ٩٣ ، الى غير ذلك من الرسائل .

ونلاحظ أهمية هذه الرسائل والمسائل من عناوينها ، وأن السيوطي استعمل فيها السجع في العنوان ، وهي عادة المؤلفين والأدباء والكتاب في تلك النصوص ، مع قدرة السيوطي اللغوية .

١٠ - الإطالة والاختصار في الأجوبة :

نلاحظ أن السيوطي رحمه الله تعالى يذكر في هذه الرسائل - بعد السؤال والحمدلة - يذكر الحكم الفقهي ، والجواب الصريح والمختصر للمسألة ، ثم يتوسع بذكر الأدلة من القرآن الكريم ، والسنة الشريفة ، وأثار الصحابة ، وأقوال العلماء ، ونصوص الفقهاء ، مع المناقشة والتعليل ، والترجيح ، وتوجيه الأقوال والعبارات ، ثم يختم المسألة غالباً بالتذكير بالحكم الراجح الذي بدأ به كلامه .

أما أكثر الفتاوى الأخرى فكانت مختصرة وموجزة ، وجاء بعضها بكلمة كالجواب عن مسألة في باب الفرائض عن ارث البنت مع ابن ابن ، فهل يكون ارثها بالقرض أو بالتعصيب ، فقال السيوطي : « بالقرض » ص ١٧٦ ، وجاء بعض الفتاوى بسطر وسطرين ، وجاء كثير منها في بضعة أسطر ، وقد يسهب في بعضها بمقدار صفحة وأكثر ، وفي هذه الحالة الأخيرة يلتزم منهجه في الرسائل بذكر الحكم موجزاً مختصراً ، ثم يفصل ويوسع ويستدل ، ويذكر النصوص والآراء والأدلة .

١١ - التاريخ والدعاء :

كان السيوطي يؤرخ بعض الأسئلة ، ويذكر تاريخ الفتوى ، فمن ذلك قوله : « وكانت هذه الفتوى والتأليف في صفر سنة ست وسبعين وثمانمائة » ص ٥٩ ، ومنها تاريخه للأسئلة الواردة من بلاد التكرور بأفريقيا في شوال سنة ثمان وتسعين وثمانمائة » ص ٢٨٤ ، وجاءت هذه الأسئلة بكتاب اسمه « مطلب الجواب بفصل الخطاب » وفي آخرها اسم السائل محمد بن محمد بن علي اللمتوني ، مع ابداء محبته للسيوطي وشوقه للقاءه ، وطلب الدعاء منه ص ٢٩١ .

وكان السيوطي في الغالب يدعو لنفسه وللأسئلة في نهاية الفتوى ، فقال في ختم فتاويه عن الأسئلة التكرورية دعاء ، ونصه : « واني أحبك في الله ، كما أحببتني ، ونرجو

من فضل الله أن يجمعنا في الجنة من غير عذاب سبق ، ولا تنسني من دعائك ، والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته » ص ٢٩٤ ، وهذا يدل على أنه يمارس الافتاء وهو في أوج مكانته
العلمية ، وشيوع شهرته في الآفاق .

وقال في فتوى منظومة في الفرائض :

« وناظمه ابن السيوطي يرجو من الرحمن عفواً في المآب »

وقال في فتوى في الرهن ص ١٠٦ :

« قد خط معتمداً أحكام مذهبه هذا جواب ابن السيوطي مستطراً »

وهذا ينقلنا للنقطة الأخيرة في منهجه .

١٢ - النظم والأشعار :

كانت بعض الأسئلة ترد على السيوطي نظماً ، فكان يجيب عليها بالنظم (ص ١٧٦) ،
ص ١٠٦ ، ص ٢٥ ، ص ١٠٨ ، ولم تزد على بعض الحالات الأخرى ، وفي مسألة حكم
البناء على حافة النهر أجاب عنها مطولاً ، ثم ختم الحكم بقصيدة ص ١٤٥ وقال : « وقد
ختمت هذا المؤلف بقصيدة نظمت فيها المسألة لأن النظم أيسر للحفظ ، وأيسر على الألسنة ،
وسميتها « النهر ان برز على شاطئ النهر » ، وجاءت في ٦٧ بيتاً ، وتكرر مثل ذلك في الفتاوى
القرآنية ص ٣١٦ ، ٣١٧ ، والفتاوى الحديثة ص ٣٧٣ .

كما كان السيوطي ، وهو اللغوي البارع ، والأديب اللامع ، يستشهد في بعض
الفتاوى بأبيات من الشعر ، وينسبها إلى أصحابها الشعراء (ص ٢٣٣ ، ٢٣٤) ولكنه
أكثر من ذلك في مسألة « رفع الباس وكشف الالتباس في ضرب المثل من القرآن والاقتباس »
ص ٢٥٩ ، ونقل الشواهد الشعرية الكثيرة عن العلماء بجواز ذلك .

□ الخاتمة :

ونلخص من هذا البحث إلى بيان النتائج التالية :

١ - الفتوى والافتاء علم شرعي ، وهو فرع من علم الفقه لبيان حكم الله تعالى ، وأن
المفتي هو العالم بالشرع وأحكام الدين ليبينها للناس ، ولها أحكام خاصة ، وآداب
رفيعة ، وقواعد محددة ، وهي في الأصل ليست منصباً رسمياً ، بل هي وظيفة كل عالم وفقهه
في الشرع ، وبرز في التاريخ الاسلامي اعلام في الفتوى ، كما ظهر فيها كتب عديدة ،
أصبحت أحد المصادر الفقهية ، ومن أهم المراجع للعلماء طوال التاريخ الاسلامي وحتى
يومنا الحاضر .

٢ - كان السيوطي من كبار الفقهاء في المذهب الشافعي ، فدرسه مبكراً على عدد من
العلماء ، ثم قام بتدريسه ، ثم مارس الفتوى والافتاء طوال أربعين سنة من عمره ، وأنه

كان يتلقى الفتاوى من مختلف البلاد ، وقد صنف الكتب العديدة في الفقه على المذهب الشافعي ، وعایش أمهات كتب الشافعية ، واختصر أهمها ، واعتمد على باقيها في تصانيفه وفتاويه .

٣ - ان فتاوى السيوطي عامة ، والفتاوى الفقهية له خاصة ذات أهمية كبيرة من الناحية الموضوعية والعلمية والفقهية ، وهي مرجع فقهي ممتاز ، ومصدر أصيل ، كما تحتل نفس الأهمية في عرض المسائل الواقعية في الحياة ، وما يتكرر وقوعه من الناس ، وما يشيع في التعامل ، مما تساعد الطالب والفقير والعالم والمفتي في عصرنا الحاضر من الاعتماد عليها ، والرجوع إليها ، والاستفادة منها ، لغة وأدباً ، وفقهاً وحديثاً ، وحكمة وفوائد متنوعة ، وجاءت بأسلوب مشرق ، وعبارة رصينة ، وأدب رفيع ، وتنوع في الصياغة والأسلوب والعرض بما يشوق القارئ إليها ، ويأنس لقراءتها ، ويستمتع بمعرفة ما جاء فيها ، ويحرص على الاستمرار والدوام في مطالعتها .

٤ - وأخيراً نقدم توصية بأن تطبع فتاوى السيوطي مجدداً ، وتخدم بالفهارس ، ليتم الانتفاع بها ، والاستفادة منها .

رحم الله السيوطي رحمة واسعة ، وجزاه الله خير الجزاء ، ونفعنا الله بعلمه الذي يزيد في حسناته ، ويستمر في صحائفه ، وأكثر الله من أمثاله .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

□ الحواشي :

- ١ - هذا جزء من حديث رواه الامام أحمد والدارمي عن وابصة ، مسند أحمد ٢/٢٤٦ ، سنن الدارمي ٢/٢٤٦ .
- ٢ - انظر : القاموس المحيط ٤/٣٧٣ ، مختار الصحاح ص ٤٩١ ، المصباح المنير ٢/٦٣١ ، القاموس الفقهي ص ٢٨١ ، دستور العلماء ٣/١٤ .
- ٣ - القاموس الفقهي ص ٢٨١ ، دستور العلماء ٣/١٤ ، كشف الظنون ٢/١٦٤ ، عونوس ص ١٥٧ .
- ٤ - مفتاح السعادة ٢/٦٠١ .
- ٥ - انظر : صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، لابن حمدان ص ٤ ، عرف الشام فيمن ولي فتوى دمشق الشام ، للمرادي ص ٤ وما بعدها ، سنن الدارمي ١/٤٦ ، ٥٠ وما بعدها .
- ٦ - المجموع ١/٦٧ .
- ٧ - اعلام الموقعين ١/١١ ، وانظر صفات المفتي في المجموع ١/٦٩ ، عرف الشام فيمن ولي فتوى دمشق الشام ص ٧ .
- ٨ - اعلام الموقعين ١/١١ وما بعدها .
- ٩ - اعلام الموقعين ١/١٢ .
- ١٠ - المجموع ١/٧٥ ، صفة الفتوى ص ٦ .
- ١١ - هذا حديث صحيح رواه البخاري والامام أحمد والترمذي عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما (صحيح البخاري ٣/١٢٧٥ ، الفتوح الكبير ٢/٩) .
- ١٢ - رواه الامام أحمد والترمذي وابن حبان عن ابن مسعود ، وأحمد وابن ماجه عن انس ، وأحمد وابن ماجه والحاكم عن جبير بن مطعم ، وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن ثابت ، بالفاظ متقاربة (الفتوح الكبير ٣/٢٦٧ ، ٢٦٣) .

- ١٣- رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ (الترغيب والترهيب/١١٩) .
- ١٤- رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا (الترغيب والترهيب/١١٩) .
- ١٥- رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (صحيح مسلم بشرح النووي ٨٥/١) .
- ١٦- رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالحَاكِمُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (مسند أحمد ٢٦٢/٢ ، سنن أبي داود ٢٨٨/٢ ، جامع الترمذي ٤٠٧/٧ ، سنن ابن ماجه في/٩٧ ، المستدرک ١٠١/١) .
- ١٧- أَنْظَرُ : المَجْمُوع ٦٩/١ - ٧٥ ، صَفَةُ الْفَتَاوَى ص ١٣ ، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ ٥٥٧/٤ ، عَرَفَ الْبَشَامُ ص ٧ .
- ١٨- أَنْظَرُ : المَجْمُوع ٧٨/١ .
- ١٩- هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (سنن الدارمي ٥٧/١) .
- ٢٠- أَنْظَرُ : المَجْمُوع ٦٧ ، صَفَةُ الْفَتَاوَى ٦ وَمَا بَعْدَهَا ، أَعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ ، ٣٤/١ وَمَا بَعْدَهَا ، الْمَوَاقِفَاتُ لِلشَّاطِبِيِّ ١٦٤/٤ وَمَا بَعْدَهَا .
- ٢١- الْحَاوِي لِلْفَتَاوَى ١١٤/١ .
- ٢٢- أَنْظَرُ : المَجْمُوع ٧٥/١ وَمَا بَعْدَهَا ، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ ٥١١/٢ وَمَا بَعْدَهَا ، صَفَةُ الْفَتَاوَى ص ٢٩ وَمَا بَعْدَهَا .
- ٢٣- أَعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ ١٠/١ .
- ٢٤- هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ صَالِحُ بْنُ عَمْرِ بْنِ رَسْلَانَ الْبَكْتِينِي ، الْقَاضِي ، مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ ، وَهُوَ ابْنُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ سِرَاجِ الدِّينِ الْبَكْتِينِيِّ الْمَشْهُورِ (ت ٨٠٥هـ) ، وَجَمَعَ فَتَاوَى وَالِدِهِ ، وَتَصَدَّرَ لِلإِفْتَاءِ وَالتَّدْرِيسِ ، وَوَلِيَ قَضَاءَ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ ، وَتَوَفَّى وَهُوَ عَلَى الْقَضَاءِ ، وَدُرِّسَ عَلَيْهِ السِّيُوطِيُّ الْفَقْهَ ، وَاجَازَهُ بِالتَّدْرِيسِ ، ثُمَّ دَرَسَ عَلَى وَلَدِهِ (الأعلام ١٧١/١ ، حَسَنُ الْمَحَاضِرَةِ ٤٤٤/١ ، ٤٤٥) .
- ٢٥- أَنْظَرُ حَسَنَ الْمَحَاضِرَةِ لِلْسِّيُوطِيِّ ٣٣٦/١ ، ٣٣٧ ، وَيَكْتُرِ اسْمَ كِتَابِهِ (عمدة الأحكام ، فِي الْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ ، وَهُوَ لِلشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ ، مَوْفَنَ الدِّيْقِ بْنِ قَدَامَةَ الْعَنْبَلِيِّ الْمُقَدِّسِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦١٠ هـ ، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ فِي الْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ وَسَائِرِ أَبْوَابِ الْفَقْهِ (كَشَفُ الظُّنُونِ ١٣١/١) وَلِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ «الْعَمْدَةُ» فِي التَّصْرِيفِ ، وَلِلْفَقِيهِ أَبِي يَكْرَ الشَّاشِيِّ الشَّافِعِيِّ «وَالْعَمْدَةُ» فِي الْفَقْهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ فِي كَلَامِ السِّيُوطِيِّ ، لِأَنَّهُ صَرَحَ بِالنَّقْلِ عَنْهُ فِي فَتَاوَاهِ (أَنْظَرُ : الْحَاوِي لِلْفَتَاوَى ص ٢٢٩) .
- ٢٦- حَسَنُ الْمَحَاضِرَةِ ٣٣٦/١ ، ٣٣٨ .
- ٢٧- حَسَنُ الْمَحَاضِرَةِ ٣٣٨/١ .
- ٢٨- الْمَرْجِعُ السَّابِقُ .
- ٢٩- كَشَفُ الظُّنُونِ ١٠٦/١ .
- ٣٠- هَذَا مَا يَبَيِّنُهُ الْعُلَمَاءُ فِي كِتَابِ عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ، أَنْظَرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ : نَهَايَةُ السُّوْلِ فِي شَرْحِ مَنْهَاجِ الْأَصُولِ لِلْبَيْضَاوِيِّ ، وَالشَّرْحُ لِلْأَسْنَوِيِّ ٥٢٤/٤ .
- ٣١- طُبِعَ الْكِتَابُ عِدَّةَ مَرَّاتٍ ، مِنْهَا طَبْعَةٌ دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بِبَيْرُوتَ سَنَةَ ١٤٠٣ هـ/ ١٦٨٣ م بِتَقْدِيمِ وَتَحْقِيقِ الشَّيْخِ خَلِيلِ الْمَيْسِ ، وَمِنْهَا طَبْعَةٌ مَوْسَسَةِ شَبَابِ الْجَامِعَةِ بِالْأَسْكَندَرِيَّةِ سَنَةَ ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ فُؤَادِ عَبْدِ الْمُنْعَمِ .
- ٣٢- الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ ، مَقْدِمَةُ الْمُحَقِّقِ فُؤَادِ عَبْدِ الْمُنْعَمِ ص ١١ .
- ٣٣- الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ص ٢١ .
- ٣٤- حَسَنُ الْمَحَاضِرَةِ ٣٣٩/١ .
- ٣٥- الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ ، مَقْدِمَةُ الْمُحَقِّقِ خَلِيلِ الْمَيْسِ ص ١٥ .
- ٣٦- الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ص ١٣ .
- ٣٧- حَسَنُ الْمَحَاضِرَةِ ٣٣٨/١ ، الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ ، مَقْدِمَةُ خَلِيلِ الْمَيْسِ ص ١٣ .
- ٣٨- الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ ص ١١٥/١١٢ ، تَحْقِيقُ الْمَيْسِ .
- ٣٩- الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ ص ١١٦ ت. الْمَيْسِ ، ص ٩٨ ت. عَبْدِ الْمُنْعَمِ .
- ٤٠- شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ ٤٣٩/٤ .
- ٤١- حَسَنُ الْمَحَاضِرَةِ ٣٣٨/١ .

- ٤٢- أنظر : حسن المعاصرة ١/ ٣٣٧ .
- ٤٣- طبع كتاب « الحاوي للفتاوى » عدة مرات ، أحسنها وأجودها الطبعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ ، ويقع الكتاب في مجلدين كبيرين ، جاء الأول في ٤٠٠ صفحة ، والثاني في ٣٥٤ صفحة مع الفهارس .
- ٤٤- الحاوي للفتاوى ص ٥ .
- ٤٥- الرد على من أخلد الى الأرض ص ١٤ تحقيق خليل الميس .
- ٤٦- المرجع السابق ص ١١٦ .
- ٤٧- المجموع ١/ ٧٢-٧٠ باختصار وتصرف ، ونقل هذا النص السيوطي عن النووي في اقسام المجتهد المطلق في كتابه « الرد على من أخلد الى الأرض » ص ١١٢ - ١١٤ .
- ٤٨- الحاوي للفتاوى ١/ ١٢-١١ .
- ٤٩- ورد اسم الكتاب خطأ في « الفتاوى ، باختصار لما في الاحياء من الأسرار » والصواب من كشف الظنون ١/ ١٥٣ .

□ أهم مصادر البحث :

- ١ - الإعلام ، خير الدين الزركلي - الطبعة الثالثة ، بيروت .
- ٢ - اعلام الموقعين ، ابن قيم الجوزية ٧٥١ هـ - دار الكتب الحديثة - القاهرة - ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م .
- ٣ - الترغيب والترهيب، العافظ المنذري ٦٥٦ هـ - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م .
- ٤ - الحاوي للفتاوى ، جلال الدين السيوطي ٩١١ - ادارة الطباعة المنيرية - القاهرة - ١٣٥٢ هـ .
- ٥ - حسن المعاصرة ، جلال الدين السيوطي ٩١١ هـ - دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م .
- ٦ - دستور العلماء = جامع العلوم ، عبدالنبي عبدالرسول الاحمد نكري - الطبعة الاولى - الهند .
- ٧ - الرد على من أخلد الى الأرض / جلال الدين السيوطي ٩١١ هـ - ت. خليل الميس - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٢ م + ت. الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد ، نشر مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ٨ - شرح الكوكب المنير ، لابن النجار الفتوحى الحنبلي ٩٧٢ هـ - نشر جامعة أم القرى بمكة المكرمة - ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م .
- ٩ - صحيح البخاري ، محمد بن اسماعيل البخاري ٢٥٦ هـ - دار القلم - دمشق - ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م .
- ١٠- صحيح مسلم بشرح النووي ، مسلم بن الحجاج القشيري ٢٦١ هـ - المطبعة المصرية - القاهرة .
- ١١- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، ابن حمدان الحراني الحنبلي ٦٩٥ هـ - المكتب الاسلامي - بيروت ١٣٩٤ هـ .
- ١٢- عرف البشام فيمن ولي فتوى دمشق الشام - المرادي ١٢٠٦ هـ - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق - مطبعة زيد بن ثابت - ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م .
- ١٣- الفتح الكبير في ضم الزيادات الى الجامع الصغير للسيوطي ، ترتيب النبهاني ١٢٥٠ هـ - عيسى البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٥٠ هـ .
- ١٤- القاموس الفقهي - المستشار سعدي أبو جيب - دار الفكر - دمشق - ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م .
- ١٥- كشف الظنون ، كاتب جلبي حاجي خليفة ١٠٦٧ هـ - طبعة استنبول - ١٣٥١ هـ .
- ١٦- المجموع شرح المهذب ، للنووي ٦٧٦ هـ - مطبعة العاصمة - القاهرة - بدون تاريخ .
- ١٧- المستدرک على الصحيحين ، أبو عبدالله الحاكم ٤٠٥ هـ - طبع حيدر آباد - الهند - ١٣٣٥ هـ .
- ١٨- مسند أحمد ، الامام أحمد بن حنبل ٢٤٢ هـ - تصوير المكتب الاسلامي - بيروت - ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م .
- ١٩- الموافقات في أصول الأحكام ، الشاطبي ٧٩٠ هـ - مطبعة المدني ، نشر مكتبة صبيح - القاهرة - ١٩٧٠ م .
- ٢٠- نهاية السؤل شرح منهاج الاصول للبيضاوي ٦٨٥ هـ ، جمال الدين الاسنوي ٧٧٢ هـ - تصوير عالم الكتب - بيروت ١٩٨٢ م عن المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٤٥ هـ .